جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلــة إقتصاديــة فصليــة تصــدر عن جمعيــة رجــال الأعمــال الأردنييــن

السنة 27 - كانون الأول 2024

Investment for Future

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

إفتتاحية العدد	3
وزير دولة للشؤون الاقتصادية ووزير الاستثمار: الأردن يسير بخطى ثابتة لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي	5
اقتصاديون: جهود الملك تمضي بالأردن لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي	10
الطباع يعزز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الأردن و سلطنة عُمان	11
الطباع: إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل يعزز بيئة الأعمال	12
رجال الأعمال تقيم ندوة للبحث حول الانتخابات النيابية الأخيرة	13
القضاة: تجميد قرار تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة دعما للصناعة	15
جمعية رجال الأعمال تلتقي وفد الأعمال التايواني	20
الوطنية العربية للتعدين تثمن موافقة مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم لتعزيز قطاع التعدين	22
رجال الأعمال تلتقي وفد من بلدية بولا دي سيرو الاسبانية	23
وفد اقتصادي أردني يزور المملكة المتحدة لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية	28
تأسيس مجلس أعمال أردني – اسكتلندي مشترك	29
رجال الأعمال خلال لقاء معالي السفير منار الدباس: تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع المملكة المتحدة	31
تأسيس مجلس أعمال أردني ويلزي مشترك	32
خطاب العرش خارطة طريق للمضي بتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي	35
استقطاب الاستثمارات ... طريق الأردن لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل	36

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

هديل القصاص
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

يعد تطوير بيئة الأعمال المحلية وتشجيع القطاع الخاص الأردني على التوسع في أعماله محورا رئيسيا في تعزيز بيئة الاستثمار وزيادة قدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تعد من أهم أهداف عملية الإصلاح الشامل التي ترافق تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي ومن روافع النمو الاقتصادي، فالأردن يمضي قدما بالرغم من حالة عدم اليقين التي تواجه المنطقة،بتحسين بيئة الأعمال وتهيئتها لتكون أكثر استقطابا للاستثمارات، وتبقى الاستثمارات هي وحدها القادرة على معالجة التحديات الاقتصادية التي أثرت على المملكة، خاصة في مواجهة تفاقم عجز المديونية العامة والحد من ارتفاعها، وتعزيز الإيرادات العامة في الموازنة، وتحقيق مستويات عالية من احتياطات العملات الأجنبية في القطاع المصرفي في المملكة، مما سينعكس على تحسن مستوى النمو الاقتصادي.

وتبقى ثقة المستثمرين عالية في الاقتصاد الوطني بالرغم من التحديات الجيوسياسية المحيطة في المنطقة، فالمملكة تتمتع بمقومات الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري، وهذا ما يؤكد على رفع واستقرار التصنيفات الائتمانية السيادية للمملكة خلال هذا العام من قبل وكالات عالمية دون تغيير مما يثبت منعة الاقتصاد الوطني وقدرته على تجاوز التحديات، بالإضافة إلى تقديم إجراءات اقتصادية تحفيزية للمستثمرين وإعفاءات ضريبية تعزز المشاريع الناشئة والمتوسطة بالتوسع في أعمالها، وتعزز البيئة التنموية في المحافظات وتشجع الاستثمار بها.

ونحن نحتفل باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله سلطاته الدستورية، لابد أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في الكثير من الأنشطة والقوانين التي لم تعد مهيأة لاستقبال الاستثمار، أو لا تتناسب مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والذي أكد عليها جلالة الملك بتنفيذها ضمن جدول زمني محدد، فوجود

حمـــدي الطبـــاع
رئيس مجلس الإدارة

تشريعات وبنية تحتية متطورة وموقع استراتيجي مناسب وسهولة الوصول للأسواق العالمية، من خلال اتفاقيات تجارية متعددة وقوى بشرية متعلمة ومؤهلة تساعد على المضي في سير العملية الاقتصادية، إلا أنه لابد من تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز منظومة الإصلاح الاقتصادي، فإن إشراك القطاع الخاص الأردني بإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى في رؤية التحديث الاقتصادي والاستفادة من خبراته في تطوير المشاريع على مستوى العالم، أصبح متطلب ضروري لتحسين بيئة الأعمال الأردنية وجذب المستثمرين وتعزيز ثقتهم بالاستثمار في المملكة، فإشراك القطاع الخاص الأردني في القضايا التي تهم الاقتصاد الوطني وفي اتخاذ القرارات المصيرية التي تصب في المصلحة الاقتصادية الوطنية يخدم بيئة الأعمال وأصحاب العمل في الأردن، ويعزز من النمو الاقتصادي المستدام.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الرابع الأخير من عام 2024 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

وجهتـك للعمـل

المصرفـي الإسـلامي

شركاء في الإنجاز

www.jordanislamicbank.com

@JordanIslamicbankOfficial

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

وزير دولة للشؤون الاقتصادية ووزير الاستثمار:
الأردن يسير بخطى ثابتة لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي.
الطباع: التعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية

أكد وزير دولة للشؤون الاقتصادية مهند شحادة أن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي التي تعتمد بشكل أساس على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال شحادة خلال لقائه ووزير الاستثمار مثنى الغرايبة، مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إن القطاع الخاص له دور محوري في تنفيذ خارطة الطريق الإصلاحية التي وضعتها الحكومة، خاصة من خلال تطوير المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تساهم في استدامة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ولفت خلال اللقاء الذي عقد في مقر الجمعية، إلى أهمية العمل على استقطاب الاستثمار ووضع الاستراتيجيات التي تساهم في رؤية التحديث الاقتصادي وتنفيذ الخطط الإصلاحية الاقتصادية، والنهوض بالمستثمر الأردني وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني كأداة جذب للمستثمر الأجنبي.

وحسب بيان للجمعية، اكد الوزير شحادة أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعد من مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل باستمرار على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوطين الاستثمارات الأردنية في المملكة، وتطوير المشاريع الاستثمارية التي تساهم في

تحقيق الرؤى الاقتصادية وترفد الاقتصاد الوطني إلى العالمية.

من جهته، اكد الوزير الغرايبة أن الأردن يمتلك فرصاً واعدة رغم الأزمات الإقليمية، مشيرا الى أهمية دور الشباب في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز ريادة الاعمال، حيث كان لهم دور كبير في تجاوز أزمة جائحة كورونا، ورفد القطاعات الاقتصادية الواعدة أهمها في قطاع الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي،وشدد الغرايبة على ضرورة تعزيز وجذب المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية بالتعاون مع القطاع الخاص الأردني لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي واستقراره، و توفير مليون فرصة عمل للشباب وخفض معدلات الفقر والبطالة بين المجتمع الأردني من خلال الاستثمار في القطاعات الواعدة.

بدوره اكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن خاصة في ظل الظروف والصراعات الجيوسياسية في المنطقة والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وأكد أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تسعى بشكل دائم إلى تعزيز الحوار بين المستثمرين والحكومة، بهدف تطوير سياسات اقتصادية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وشدد على أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الحكومية الاقتصادية الخاصة بتحقيق الرؤى الاقتصادية قبل اتخاذها، ومناقشة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعات الاقتصادية الواعدة للاستفادة من خبرات الرجال الأعمال الأردنيين في تطوير وإنشاء المشاريع الاستثمارية العالمية وأهمها قطاع المياه والطاقة والتعدين والسياحة وغيرها من القطاعات التي شدد جلالة الملك عبدالله الثاني على تنفيذها وبما يحقق استقرار الاقتصاد الأردني وضمان استمراراه في النمو الاقتصادي.

وأشار الطباع الى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين لها دور كبير في رفد قطاع الاستثمار وريادة الأعمال حيث تم ترجمة رؤية الجمعية في تأسيس شركة الوطنية العربية للتعدين والتي تضم مستثمرين محليين وعرب تعزز من قطاع التعدين في المملكة، مبينا ان الجمعية تعمل باستمرار على توطين الاستثمارات الأردنية من قبل المغتربين الأردنيين والتي تمت من خلال المؤتمرات الثمانية لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج.

وأكد أهمية تنفيذ خطط استراتيجية عاجلة مبنية على أسس اقتصادية محكمة من خلال مجلس استشاري اقتصادي مصغر مع القطاع الخاص للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي أثرت على القطاعات الاقتصادية في

المملكة أبرزها قطاع السياحة والعقار والتجارة العامة والاستثمار، وتشكيل لجان قطاعية خاصة لضمان سير عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري الشامل، وضمان سير إنجاز رؤية التحقيق الاقتصادي ضمن المخطط له.

وتم خلال اللقاء، مناقشة سبل دعم المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته، وتوفير فرص العمل في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة والتي تواجه المنطقة، والتي انعكست بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الوطني.

وخلال اللقاء اشار أعضاء مجلس إدارة الجمعية الى التحديات التي تواجه العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والتي تعاني من تراجع ملحوظ بحجم التداول، مؤكدين أهمية تبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل عدد الجهات الرقابية لتحسين مناخ الاستثمار في البورصة عمان.

واكدوا ضرورة العمل على تسريع التحول نحو الحكومة الذكية لتسهيل المعاملات الحكومية على المواطنين والمستثمرين، مشيرين الى أهمية تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات وأصحاب الأعمال لتشجيع النمو الاقتصادي، وشددوا على أهمية دعم المشاريع الاستثمارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وضرورة تقديم حوافز للمستثمرين وسن تشريعات استثمارية مرنة.

وحضر اللقاء من اعضاء مجلس ادارة الجمعية ميشيل نزال، ومحمد البلبيسي، والمهندس عبدالرحيم البقاعي، والدكتور عبدالله بشير، وأيمن علاونة، وصلاح البيطار بالاضافة الى مدير عام الجمعية طارق حجازي.

آفاق تعزيز الثورة التكنولوجية والأمن السيبراني في خطة تحديث القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس بسام تيسير المحارمة

رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني

تحقيقاً لرؤية جلالة الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين – حفظه اللّه ورعاه– قدمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية خارطة طريق طموحة لتحديث القطاع العام والتي جاءت تماشياً مع التقدم التكنولوجي السريع والاعتماد العالمي المتزايد على الابتكارات التكنولوجية، ومع سعي الأردن إلى إنشاء قطاع عام متمكّن رقمياً وقادر على مواجهة التحديات المعاصرة والتطلعات المستقبلية كان على الحكومة إعادة تشكيل الطريقة التي يعمل بها القطاع العام باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات الحكومية بما يضمن ويعزز الكفاءة في القطاع العام.

ونظراً لمساهمة التكنولوجيا في تحسين الأداء الحكومي وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمعلومات الحكومية عبر الإنترنت، وتحسين الكفاءة باستخدام الأنظمة الرقمية وتسريع العمليات الإدارية وتعزيز الشفافية في تتبع الإجراءات الحكومية وبما يعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة؛ أصبح للأمن السيبراني جزء أساسي من التحديث ومحورًا رئيسيًا لحماية البيانات والمعلومات الحكومية، حيث تنمو المخاطر المرتبطة بالتهديدات السيبرانية بشكل كبير مع تزايد اعتماد القطاع العام على التكنولوجيا، وقد وضعت الحكومة الأردنية ضمن خارطة تحديث القطاع العام مكونات تنطوي على استخدام تلك التكنولوجيا سواء في تقديم الخدمات الحكومية والإجراءات والرقمنة وغيرها، وهذا يتطلب ضمان حماية البيانات الحكومية والبنية التحتية الحرجة من خلال تعزيز تطبيق مبادئ ومعايير وضوابط الأمن السيبراني التي يعمل المركز الوطني للأمن السيبراني على وضعها ويراقب مدى امتثال كافة المؤسسات والدوائر الحكومية وقطاعات البنى التحتية الحرجة في المملكة.

وفي كتاب التكليف السامي لجلالة الملك عبد اللّه الثاني بن الحسين المعظم لدولة الدكتور جعفر حسان أولى جلالته أهمية بالغة لإرساء منظومة وطنية متطورة ومستدامة لإدارة العمليات السيبرانية، تضمن الكشف المبكر والاستجابة الفاعلة للحوادث والتهديدات السيبرانية، التي قد تتعرض لها المملكة حيث وحه جلالته

الحكومة الى ضرورة مساندة جهود المركز الوطني للأمن السيبراني بإعداد البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2024–2028. حيث شكّل هذا التوجيه الملكي حافزاً للمركز الوطني للأمن السيبراني في المضي قدماً من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والإطار الوطني للأمن السيبراني في إنشاء أطر وضوابط فعالة للأمن السيبراني وتطبيقها على القطاع العام وبما يعمل على تطوير تدابير وقائية متقدمة ضد الهجمات السيبرانية. وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر؛ إنشاء فريق وطني للاستجابة لحوادث الأمن السيبراني وتنفيذ تدابير وتقنيات وأدوات وقائية لحماية الأصول الرقمية ومعالجة نقاط الضعف وإدارة المخاطر والاستجابة للتهديدات السيبرانية الناشئة بشكل فعّال.

ويعتمد نجاح جهود المركز الوطني للأمن السيبراني على امتثال كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة والخاصة والأهلية للمتطلبات التكنولوجية الآمنة ومعايير وضوابط الأمن السيبراني بما يمكن من النهوض بعمليات صنع القرار والتقدم في الأداء والاستفادة من الثورة التكنولوجية وتعزيز الأمن السيبراني في بناء قطاع عام مرن وجاهز للمستقبل. من خلال تبني التحول الرقمي وإعطاء الأولوية لأمن بنيتها التحتية الرقمية وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها وتعزيز الأمن الاقتصادي والاستثماري للمملكة.

وعلى نفس القدر من الأهمية يعمل المركز على بناء ثقافة الوعي بالأمن السيبراني من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري المتمثل بموظفي القطاع العام والمواطنين على حد سواء، من خلال إعداد برامج التدريب وورش العمل وحملات التوعية حول أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني وإنشاء قوة بشرية ماهرة قادرة على الإدارة والابتكار في المجال الرقمي وتزويدهم بكافة المهارات اللازمة بما يحمي ويضمن الحفاظ على الأصول الرقمية من البيانات والمعلومات وبما يُمكن للحكومة إنشاء بيئة رقمية مرنة أقل عرضة للهجمات السيبرانية وضمان تقديم الخدمات الحكومية بكل أمان وتطوير الثقافة المؤسسية الداعمة للإنتاج والابتكار والتطوير.

يواجه تحديث القطاع العام في الأردن العديد من التحديات ضمن نطاق الأمن السيبراني سواء بضمان الوصول العادل إلى الخدمات الرقمية أو وصول الخدمات إلى المجتمعات الأقل حظاً ومقاومة التغيير فهنا يتطلب ذلك معالجة هذه القضايا نهجاً مرحلياً وشاملاً يشمل جميع أصحاب المصلحة من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتعزيز ثقافة الابتكار والقدرة على التكيف داخل القطاع العام وبينما تستمر تلك التحديات، فإن المواءمة ما بين الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وخارطة تحديث القطاع العام توفر طريقا للنجاح من خلال دعم الابتكار المستمر والتعاون والشمولية، حيث يمكن للأردن من خلال الأمن السيبراني أن يبرز كرائد إقليمي وعالمي في تحديث القطاع العام ونموذج للحوكمة الفعالة في العصر الرقمي والتكنولوجي.

اقتصاديون: جهود الملك تمضي بالأردن لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، إن الملف الاقتصادي حظي باهتمام واسع من جلالة الملك خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأظهر جهود الأردن بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز من منعة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز استقراره، في ظل التوترات والصراعات المتزايدة في المنطقة والتي أثرت على المملكة بشكل كبير.

وأشار إلى أن اللقاءات التي عقدها جلالة الملك تعزز من توسيع رقعة الاستثمارات الأجنبية في الأردن واستقطابها للقطاعات الاقتصادية المختلفة لمواصلة تحقيق مسار الإصلاح الاقتصادي الشامل.

وقال، إن الجهود التي يقوم بها جلالة الملك مبنية على سبل تنفيذ الأولويات الاقتصادية والتنموية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي، وبناء شراكات استراتيجية ترفد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية مع كافة الدول العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية التي تعزز من استمرارية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي يمضي الأردن بتنفيذها بهدف ترويج الفرص الاستثمارية الواعدة والمشاريع الاستثمارية الكبرى، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير فرص عمل للأردنيين".

وأضاف الطباع، أن جلالته بعث رسالة للجميع من الأمم المتحدة، أن المملكة قادرة على تجاوز التحديات والصعوبات في وسط الاضطرابات الإقليمية المحيطة، واستمرارية مضيها في تحقيق أهدافها الاقتصادية الشاملة وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وذلك بفضل الحصافة المالية والنقدية التي تنتهجها المملكة، وجهود القطاعات الحكومية والخاصة، وجهد الشباب بتعزيزمنعة الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية.

الطباع يعزز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الأردن وسلطنة عُمان

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، مع سفيرة الأردن المعينة حديثاً لدى سلطنة عُمان، ثروة النعيمات، آفاق التعاون الاقتصادي والشراكات الاستثمارية بين البلدين، وحضر اللقاء عضو مجلس الإدارة يسري طهبوب والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

وأكد الطباع، خلال اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية على عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الأردن وسلطنة عُمان، مشيراً إلى أهمية مواصلة الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأبرز الطباع أهمية القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، السياحة العلاجية، التعليم العالي، والمقاولات كقطاعات واعدة للتعاون الاستثماري بين الأردن وسلطنة عُمان.

وأكد على ضرورة تفعيل مجلس الأعمال الأردني-العُماني لزيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المشتركة، وأكد الطباع على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ 157.3 مليون دولار خلال عام 2023، داعياً إلى تعزيز التعاون لرفع هذا الرقم بما يتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتاحة.

من جانبها، أعربت السفيرة النعيمات عن تقديرها لجهود الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية، مؤكدة التزام السفارة الأردنية في سلطنة عُمان بدعم التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وأشارت إلى أهمية الترويج للقطاعات ذات الميزة التنافسية في الأردن وزيادة الاستثمارات العُمانية في المملكة.

رجال الأعمال: إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل يعزز بيئة الأعمال

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، أهمية قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل، موضحا أنه خطوة مهمة في تشجيع الاستثمار ودعم الابتكار والنمو في العديد من القطاعات الحيوية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي، ومما يفتح آفاقا جديدة للنمو والتطور المستدام.

وبين أن القرار سيسهم في تخفيض عجز الميزان التجاري بزيادة الصادرات، كما يعزز بيئة الأعمال ويوفر فرص عمل في العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها الرقمية والتكنولوجية والاستشارات القانونية والهندسية وغيرها من القطاعات الممتدة لقطاع الخدمات والاستشارات في المملكة والتي تعد من أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد والتي أصبحت من القطاعات الضرورية للعمل عليها وتعزيزها.

وأكد الطباع في بيان، أن القرار يعزز إنتاج الشركات المعنية في قطاعات الخدمات المتنامية مثل تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات المستقبل، والخدمات اللوجستية، ومراكز بحوث الأدوية والعلاجات المتقدمة بالإضافة إلى خدمات التعهيد للشركات خارج الأردن والتي تعزز النمو الاقتصادي وترفد الاقتصاد الوطني إلى العالمية ويسهم في تنويعه وتقليل اعتماده على قطاعات اقتصادية محددة.

ولفت إلى أن القرار سيتيح فرصة للقطاع الخاص والشركات المتوسطة والناشئة بفتح آفاق جديدة لتعزيز الصادرات الوطنية في مجال الخدمات الرقمية، وتطوير أعمالهم من خلال إعادة استثمار أرباحهم وتوسيع أنشطتهم التجارية بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وأضاف أن القرار يؤكد مدى التزام الحكومة في توفير بيئة أعمال جاذبة ومتطورة للمستثمرين المحلين والأجانب، وتعزيز البنية التحتية الرقمية مما يجعل الأردن مركزا إقليميا للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجي.

وأشار الطباع إلى أن قرار إلغاء ضريبة الدخل عن وظائف استشارات الإدارة العامة والموارد البشرية تخدم القطاع بشكل كبير وتصب في مصلحة الموظف والمؤسسة الموظفة له، بحيث تعزز بيئة الأعمال في الأردن وتصبح بيئة ضريبية ترفد ريادة الأعمال والابتكار وتحسن الفرص المعيشية للمواطنين، أيضا يحفز الشركات على التوسع في أسواق جديدة، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد المحلي ويجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويضمن استمرار نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة والمرتبطة بالقطاعات الخدمية.

رجال الأعمال تقيم ندوة للبحث حول الانتخابات النيابية الأخيرة

عقدت جمعية رجال الاعمال الأردنيين ندوة بالتعاون مع جمعية الاكاديميين الأردنيين حول الانتخابات النيابية الأخيرة، بحضور وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأسبق الدكتور هايل داوود، والكاتب في الشؤون البرلمانية، جهاد المنسي، أدار الجلسة نائب رئيس جمعية الأكاديميين الأردنيين الدكتور أحمد بطاح، كما وحضر عدد من رجال الأعمال والأكاديميين، أمس، في مقر جمعية رجال الاعمال الأردنيين، للحديث حول الانتخابات النيابية الأخيرة والمشهد النيابي للأحزاب السياسية والبرامج الاقتصادية التي تضمنتها الأحزاب.

وفي بيان صادر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن اجراء الانتخابات النيابية في هذا الوقت من السنة دليل على استقرار النظام السياسي في الأردن بالرغم بأن المنطقة غير مستقرة

وخاصة لبعض دول الجوار، وأشار أن حرص جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله على اجراء الانتخابات في موعدها بكل شفافية ونزاهة ووضوح، لتعطي برهان الى المواطن بالطمأنينة واشارة الى أنه ودون تردد يقوم المواطن بإداء دوره في العملية الانتخابية حسب قانون الانتخابات، وأضاف أن نتيجة هذه الانتخابات تعكس بصورة واضحة الوضع النيابي في المستقبل ويتحمل مجلس النواب المسؤولية أمام المواطن ولم يعد له أي عذر في التراخي أو التباطؤ في عمله، وأن تكون اللجنة المالية والاقتصادية تعكس طموحات وحاجات المستثمرون والمواطن.

بدوره، أشار داوود إلى خلفية الانتخابات التي أقيمت هذه السنة والتي تتمثل في تحديد نقاط الضعف والقوة في مشاركة الشباب والأحزاب، حيث جرت الانتخابات بظروف إقليمية صعبة في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وأثرت على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وأشار إلى ضعف التجربة الحزبية لبعض الأحزاب المشاركة في الانتخابات في هذا العام مؤكداً إلى غياب بعض البرامج الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها، مشيرا أن الأحزاب التي تضع البرامج ما هي إلا شعارات إنشائية ولا تصلح لأن تكون برامج حقيقية.

من جانبه، أكد المنسي أن الانتخابات جاءت كخطوة أولى من خطوات تحديث المنظومة السياسية، والانتخابات التي جرت بعد إجراء تعديلات دستورية وإقرار قانونين جديدين للانتخاب والأحزاب، اذ اعتمد قانون الأحزاب فكرة التدرج في منح الأحزاب حق التواجد تحت القبة، وتمت الانتخابات بكل نزاهة وشفافية تضاهي مجالس النواب السابقة مؤكدا أن الإصلاح السياسي مستمر بقوة، وذلك بعد المشاركة الحزبية الواسعة التي تقوم على برامج أعلنتها الأحزاب وخاضوا بناء عليها الانتخابات، وأشار أن الشعب اليوم أمام نتائج الانتخابات الإيجابية المبنية على بناء أردن قوي وديمقراطي يحقق المصالح الاقتصادية والسياسية في ظل الظروف والصراعات المحيطة في المنطقة. وأشار إلى التحديات والعوائق التي واجهت الأحزاب في الانتخابات النيابية مشيرا إلى فقدان ثقة المواطن في انتخاب بعض الأحزاب نتيجة ضعف البرامج الحزبية، ولتشتت اصوات ومشاركة بعض الأحزاب في الانتخابات عبر 3 قوائم عامة وقائمة محلية .

القضاة: تجميد قرار تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة دعما للصناعة

كشف وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة عن قرار مجلس الوزراء بتجميد العمل بقرار تخفيض الرسوم الجمركية كمرحلة أولى للعام المقبل بهدف الحفاظ على منعة القطاع الصناعي، وقال خلال لقاء نظمته أمس جمعية رجال الأعمال الأردنيين إن القرار جاء بعد دراسة الأثر الاقتصادي للقرار، والتي أثبتت عدم وجود أثر مالي على الأسعار والخزينة بالشكل المتوقع.

ولفت القضاة إلى أن الحكومة ستعمل على إعادة دراسة الأثر المالي من جديد لقرار تخفيض الرسوم خلال العام المقبل والعمل على فرض رسوم على سلع مستوردة من شأنها دعم القطاع الصناعي، يشار إلى أن الحكومة أعلنت خلال العام 2022 عن قرار بإعادة هيكلة التعرفة الجمركية؛ بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد، وهو "جزء من إصلاح جمركي شامل" في الأردن وفق ما أكدت وقتها، وبموجب القرار حينئذ تم تخفيض عدد فئات الرسم الجمركي، لتصبح 4 فئات بدلاً من ١١ فئة، وتضمن القرار آنذاك تحديد التعرفة الجمركية تحت أربع فئات وهي: (15 %) و(25 %) خلال الثلاث السنوات الأولى من تطبيق القرار.

وقال إن الحكومة تقدر أهمية القطاعين الصناعي والتجاري، إلا أنها تنظر لهذا الموضوع بمنظور شمولي ومصلحة الاقتصاد الوطني، وأضاف أن الحكومة تؤمن إيمانًا مطلقًا بأن الصناعة الوطنية هي الحل الأمثل للاقتصاد الوطني

نظرًا لقيمتها المضافة العالية وعائدها الكبير على الاقتصاد الوطني، وأكد الوزير القضاة أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني صعبة، وأن الأحداث التي تشهدها المنطقة لها انعكاسات على واقع الاقتصاد الوطني، مشددًا على ضرورة العمل كفريق وبشكل جدي لتجاوز تلك التحديات وعدم جعل الظروف المحيطة شماعة في عدم الإنجاز والسير في دعم الاقتصاد الوطني.

وقال الوزير إن الحكومة تؤمن بالشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، وأن ازدهار الاقتصاد الوطني مرتبط بنمو القطاع الخاص، وأن الحكومة لا تستطيع وحدها حل مشكلة البطالة بمعزل عن القطاع الخاص الذي يعتبر المشغل للأردنيين، وأشار إلى أهمية رؤية التحديث الاقتصادي وحرص الحكومة على تنفيذها ليكون لها أثر واضح على النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، ولفت القضاة إلى الإجراءات التي تقوم بها وزارة الصناعة والتجارة والتموين في دعم وتمكين القطاعات الاقتصادية، منها السياسة الصناعية وصندوق دعم وتطوير القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وخطط وبرامج شركة بيت التصدير في المشاركة بالمعارض الخارجية وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية.

وأكد أهمية قطاع الخدمات الذي يعتبر المشغل الأكبر للأردنيين، مبينًا أن الوزارة قامت بوضع إستراتيجية واضحة لدعم هذا القطاع وتطوير خدمات التصدير، إلى جانب قرار مجلس الوزراء في إعفاء أرباح صادرات الخدمات لمدة 10 سنوات، وأكد القضاة أهمية الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الشقيقة الإمارات لدعم وزيادة التبادل التجاري السلعي والخدمي وتعزيز الاستثمارات المشتركة، مشيرًا إلى أن الاقتصاد الوطني بحاجة إلى تنفيذ مشاريع كبرى على غرار مشروع سكة الحديد لتحريك عجلة القطاعات الاقتصادية.

وأكد حرص الحكومة على تذليل العقبات التي تواجه أعمال المستثمرين، مبينًا أن 60 % من الصعوبات بمثابة إجراءات، و80 % من تلك الإجراءات والصعوبات اجتهادات شخصية من قبل موظفي الحكومة، وهذا ما يؤكد أهمية تطوير الكوادر داخل القطاع العام، وأوضح أن قرار منع تصدير مجموعة من السلع الأساسية يأتي بهدف الحفاظ على مخزون إستراتيجي آمن داخل السوق المحلي في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة.

من جهته، قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع إن قطاعي الصناعة والتجارة يعدان الحجر الأساسي

في تنمية الاقتصاد الوطني لدورهما الكبير في التوظيف والتشغيل وجذب الاستثمارات النوعية، وأكد الطباع أهمية تعزيز التعاون مع الحكومة في تطوير خطة عمل للقطاعين لعام 2025 تعنى بتطوير المشاريع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفد النمو الاقتصادي، خصوصًا أنه لم تسجل أي شركة مساهمة للقطاعين منذ العام 2008.

وشدد الطباع على أهمية العمل على إظهار صورة وهوية الصناعات الأردنية ورفع تنافسية المنتجات الأردنية والتصديرية بما يخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام ويحد من البطالة، وذلك تنفيذًا لأولويات رؤية التحديث الاقتصادي، حيث يعد قطاعا الصناعة والتجارة أحد الركائز الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان وتداعياته على الاقتصاد الوطني.

وأكد الطباع أهمية استدامة القطاعات الاقتصادية وتقديم دعم أفضل لإدارة الموارد وتخفيض كلف الطاقة والمياه وتخفيض الضرائب على الممارسات الصناعية والتجارية التي تخفف على المنشآت كلف الإنتاج وتساهم في زيادة تنافسيتها على المستوى المحلي والعالمي.

ودعا الطباع إلى ضرورة وضع خطط إستراتيجية للحد من تأثير عجز المديونية العامة على قطاع التجارة والصناعة في تطوير المشاريع الاستثمارية، والعمل على تطوير قانون البيئة الاستثمارية فيما يخص المشاريع الصناعية والتجارية بتذليل العقبات والتحديات التي تواجه المستثمرين في القطاعين لدعم مسيرة القطاع الصناعي والتجاري لاستكمال سلسلة التطورات التي ينتهجها القطاعان للخروج من حالة الركود.

وخلال اللقاء طرح رجال أعمال مجموعة من القضايا في مقدمتها تعزيز التشاركية الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وثبات التشريعات وتقديم دعم مباشر للقطاع الصناعي إلى جانب ضرورة رفع كفاءة الكوادر البشرية داخل القطاع العام والحد من البيروقراطية والإجراءات المعقدة.

تطوير المدن الصناعية وتحفيز الصناعات المحلية... ماهي الفرص والحلول في ظل الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة

عمر جويعد

مدير العام شركة المدن الصناعية

شـهدت مسـيرة المـدن الصناعيـة الاردنيـة الممتـدة علـى مايزيـد عـن أربعيـن عامـا تطـورا لافتـا ومتميـزا فـي اقامـة المـدن الصناعيـة وانتشـارها الواسـع فـي مختلـف مناطـق المملكـة لتلبـي الحاجـة التنمويـة والإقتصاديـة والأهـداف التـي وجـدت مـن أجلهـا مسـهمة فـي الدفـع بعجلـة التنميـة الاقتصاديـة والحـد مـن ظاهرتـي الفقـر والبطالـة مـن خـلال التوزيـع العـادل والمنظـم لمكاسـب التنميـة علـى مختلـف المحافظـات، تمكنـت مـن خلالهـا مـن احـداث نهضـة تنمويـة شـمولية رافقهـا ايضـا تقـدم فـي الخدمـات المسـاندة المقدمـة للإسـتثمارات الصناعيـة فـي ظـل بيئـة تشـريعية تعـد جـزء لا يتجـزأ مـن المنـاخ الاسـتثماري فـي الاردن الـذي حبـاه اللّه بعـدة عوامـل جعلـت منـه الأفضـل فـي ظـل منطقـة عانـت ومـا زالـت مـن تقلبـات جيوسياسـية جعلـت القـرار الاسـتثماري صعبـا.

إن مـا وصلـت إليـه المـدن الصناعيـة الاردنيـة والسـمعة الطيبـة التـي حظيـت بهـا فـي المنطقـة والعالـم لـم تكـن لـولا الدعـم الملكـي لمسـيرة النمـو والعطـاء فـي المـدن الصناعيـة الاردنيـة كمـا باقـي القطاعـات مـن خـلال رؤى ملكيـة سـامية وتوجيهـات للحكومـات المتعاقبـة بضـرورة ايـلاء الإسـتثمارات الصناعيـة اولية قصـوى، اضافـة الـى عـدة عوامـل مشـجعة للاسـتثمار جعلـت مـن الاردن مـلاذا آمنـا للاسـتثمار وعلـى وجـه الخصـوص الاسـتثمار فـي مدننـا الصناعيـة الاردنيـة كالموقـع الجغرافـي المتميـز وعوامـل الاسـتقرار السياسـي فضـلا عـن قوانيـن عصريـة جاذبـة للاسـتثمار

الصناعي تتضمن حوافز واعفاءات ضريبية بالإضافة الى الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة الاردن والعديد من الإئتلافات العالمية جعلت من وصول المنتج الاردني أسهل لمختلف الأسواق العالمية.

اليوم وأمام ما يعصف بالمنطقة من أزمات وصراعات أثّرت على مختلف جوانب التنمية والإقتصاد لم يكن الأردن بمنأى عنها فمنذ بدء جائحة كورونا مرورا بالأزمة الأوكرانية الروسية وصولا الى أحداث السابع من اكتوبر والعدوان الإسرائيلي على الأهل في فلسطين وقطاع غزة تحديدا وما تبعها من أزمات كتعطل حركة الملاحة في البحر الأحمر اضافة الى العدوان الإسرائيلي على لبنان كان الاقتصاد الاردني بمختلف أطيفة السبّاق الى وضع الحلول وايجاد الفرص في محاولة منه للصمود أمام هذه الظروف التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي الذي فتح الباب على مصرعيه لإستقطاب المستثمرين في ظل وجود قانون استثمار عصري في موازة مع اطلاق رؤية التحديث الاقتصادي التي رسمت الخطوط العريضة للنهوض بالإقتصاد الاردني وتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الصناعي للاعوام القادمة.

التقطت المدن الصناعية الاردنية الرسالة سريعا فأنبرت كما باقي القطاعات الاقتصادية الى ايجاد الفرص لتعزيز استقطاب الاستثمارات الصناعية، فقد شكل أهمية الحفاظ على سلاسل التوريد وزيادة تنافسية المنتج المحلي اولية قصوى أثمرت بتقديم حوافز استثمارية للصناعات الزراعية في المدن الصناعية هذا من جانب، من جانب آخر قدمّت حزم استثمارية استهدفت التخفيض على فاتورة الكهرباء شملت مدينتي الطفيلة والكرك الصناعيتين في خطوة تستهدف استقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة عالية توفر المئات من فرص العمل، فيما شكّلت حملات المقاطعة عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خطوة في اتجاه تعزيز حضور المنتج المحلي أسهم باستقطاب استثمارات صناعية كبرى عاملة في عدة مجالات ليبقى القرار اليوم أمام المستثمر العربي والأجنبي على حد سواء للاستفادة من هذه الميزات والإنطلاق من السوق الاردني الذي يشكّل قاعدة صلبة ومتينة لكبرى الإستثمارات.

جمعية رجال الأعمال تلتقي وفد الأعمال التايواني

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وفد مجلس تنمية التجارة الخارجية في تايوان TAITRA، والممثل المقيم في المكتب الاقتصادي والثقافي لتايبيه (تايوان) لدى المملكة السيد علي ينج، في مقر الجمعية، بحضور عدد من رجال الأعمال الأردنيين والتايوانيين، لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين المملكة وتايوان والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الاهتمام المشترك بين مجتمعي الأعمال خاصة في قطاع الطبي والتكنولوجي

وأكد الطباع خلال اللقاء أن الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية تاريخية مع تايوان تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، وأن المكتب الثقافي والاقتصادي لتايبيه الذي يغطي منطقة الأردن والعديد من المناطق العربية له الفضل بتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين، كما قدم الشكر لوزارة الاستثمار الأردنية على المشاركة بتقديم عرض عن الفرص الاستثمارية في الأردن، وأشار الطباع إلى الوضع الإقليمي جراء العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان والتوترات التي أحدثتها مشيرا أن الأردن رغم التوترات الجيوسياسية المحيطة في المنطقة إلا أنها منطقة آمنة ومستقرة وتتمتع ببيئة اقتصادية جاذبة على مستوى الإقليم.

وأشار الطباع إلى أهمية العمل على تعزيز العلاقات الأردنية التايوانية من خلال توقيع اتفاقيات تجمع مجتمعي الأعمال في كلا الجانبين في المستقبل القريب، والمزيد من التعاون في تطوير المشاريع الاستثمارية والتنموية في العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها في قطاع الصناعات الذكية والمدن الذكية والطاقة المتجددة والرعاية الطبية والسياحة والسياحة العلاجية بما يصب في مصلحة الطرفين، ومواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص في الأردن وتايوان لتعزيز الاستثمارات التايوانية المحدودة في الأردن، كما دعا مجتمع

الأعمال التايواني للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والاستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثماري الجديد خاصة مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري بين الجانبين، وضرورة العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين حيث أن حجم التجارة بين الطرفين دون مستوى الطموح والامكانات المتاحة.

من جانبه، أشاد ينج بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين وبعملها المتواصل بتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وتايوان، وأكد أن المكتب على استعداد تام بتقديم الدعم اللازم لنجاح المشاريع الاستثمارية المشتركة بين الأردن وتايوان، ومواصلة العمل على تشجيع الاستثمار في الأردن حيث تتمتع ببيئة استثمارية جاذبة على مستوى المنطقة وأنها مستقرة رغم التوترات المحيطة بها، وأكد أن الاستثمارات التايوانية في منطقة شرق آسيا من الاستثمارات الهامة، حيث يتطلع إلى زيادة الاستثمارات التايوانية في الأردن خاصة في قطاع التكنولوجيا والصناعة الذكية والرعاية الطبية، وأشار ينج إلى حجم التبادل التجاري بين الجانبين، حيث زادات الصادرات التايوانية إلى الأردن بنسبة 6 % خلال السنوات الأخيرة

بدورها، أشادت السيدة منيرة لو المدير العام لوفد مجلس تنمية التجارة الخارجية في تايوان بالبيئة الاستثمارية والاقتصادية التي تتمتع بها الأردن رغم التوترات الجيوسياسية المحيطة في المملكة، وأشارت إلى تعزيز الشراكة بين مجتمعي الأعمال الأردني والتايواني في المجال الرعاية الطبية والتكنولوجيا، والعمل على إدخال الذكاء الاصطناعي في القطاع الطبي الأردني، بالإضافة إلى ضرورة تذليل العقبات التجارية بين الجانبين، والعمل على زيادة إمكانيات التصدير الغير المستغلة في مجال الرعاية الصحية والمعدات الطبية الذكية والذكاء الاصطناعي.

بدوره، رحب الدكتورعبدالله بشير عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالوفد التايواني، وأشار إلى نجاح القطاع الطبي في الأردن والذي يعد الأول على مستوى المنطقة في التطور العلمي والتكنولوجي، حيث يقدم الرعاية الصحية والطبية بكل كفاءة وتقدم وبأدوات تكنولوجية متقدمة، وبوجود كوادر طبية على مستوى عالمي من الخبرة والكفاءة في التخصصات الطبية، كما رحب بتعزيز التعاون الطبي وتبادل الخبرات الطبية بين الجانبين بما يرفد قطاع الصحة ويعزز من تنافسيته على مستوى العالم.

وقدمت المهندسة لينا شحاتيت عرض تقديمي من وزارة الاستثمار يوضح الواقع الاستثماري في الأردن والمميزات التي يقدمها قانون البيئة الاستثماري الجديد للمستثمرين، وأيضا استعرضت الفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة في المملكة خاصة في القطاع الطبي والسياحة والسياحة العلاجية، كما قدم الوفد التايواني عروض تقديمية عن القطاع الطبي والمعدات الطبية المتقدمة في تايوان وأعربوا عن مدى ترحيبهم بتعزيز التعاون في القطاع الطبي بين الأردن وتايوان وأكدوا على أهمية تكثيف اللقاءات بين الجانبين.

الوطنية العربية للتعدين تثمن موافقة مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم لتعزيز قطاع التعدين

ثمنت جمعية رجال الأعمال الأردنيين قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية والشركة الوطنية العربية للتعدين والصناعات التحويلية للتنقيب عن خامات النحاس في منطقة غور فيفا.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس الهيئة الإدارية للشركة، حمدي الطباع، في بيان صحفي اليوم أن قرار مجلس الوزراء يعد خطوة هامة نحو تحقيق الرؤية الملكية للنهوض بقطاع التعدين، ويعكس التزام الحكومة بتعزيز الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في قطاع التعدين والطاقة.

وقال الطباع إن القرار يعتبر جزءا من مساعي الحكومة للنهوض بالصناعات ذات القيمة المضافة، في إطار رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز مكانة الأردن كمركز رائد في الصناعة التعدينية على مستوى المنطقة، من خلال استغلال الثروات المعدنية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها المملكة بواسطة الأيدي الأردنية وبخبرات واستثمارات رجال الأعمال الأردنيين.

وأضاف الطباع أن الشركة الوطنية العربية للتعدين والصناعات التحويلية، التي تأسست بمبادرة من جمعية رجال الأعمال الأردنيين، تساهم في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي في المملكة، وتعزز استقلال الأردن في استخراج الثروات المعدنية وتطوير الصناعات التحويلية، خاصة في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة.

وأكد الطباع أن الجمعية تثبت من خلال تأسيس هذه الشركة دورها الفاعل في تعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، وجذب الاستثمارات وتعزيز الاستثمارات المحلية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، مما يساهم في تحقيق الرؤية الملكية للإصلاح الاقتصادي والنجاح في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، أشار الطباع إلى توجه الحكومة لتسريع الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار واتخاذ قرارات تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني مؤكدا أن الاستثمار الناجح يساهم في خلق فرص عمل جديدة للأردنيين، ويعزز من تكامل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأعرب الطباع عن شكره وامتنانه لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية، مهند شحادة، ووزير الطاقة والثروة المعدنية، الدكتور صالح الخرابشة، على جهودهم المستمرة في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم قطاع التعدين في المملكة.

رجال الأعمال تلتقي وفد من بلدية بولا دي سيرو الاسبانية

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين لقاء مع أنجل أنطونيو غارسيا غونزاليس، محافظ بلدية بول دي سيرو في أستورياس – إسبانيا، وذلك في إطار زيارة عمل تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات بين الأردن وبلدية بول دي سيرو الإسبانية، ولتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن العلاقات الأردنية الإسبانية ترتبط بتاريخ عريق وصداقة متينة منذ إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تعززها العلاقات الوثيقة والارتباط الصديق بين العائلتين الملكيتين والشعبين والتي مازالت متأصلة، ومستمرة بالتوسع في كلا البلدين.

وثمن الطباع موقف مملكة إسبانيا من القضية الفلسطينية واعترافها بدولة فلسطين الشقيقة ووقوفها بجانب الأشقاء الفلسطينيين واللبنانين والدفاع عنهم ضد همجية الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب التي يرتكبها، والتي أحدثت توترات جيوسياسية في المنطقة وأثرت على الاقتصادات المحيطة، مؤكدا أن الاقتصاد الأردني لديه منعة وحصافة مالية قوية تتصدى لأي تحديات خارجية تؤثر على الاقتصاد الوطني، وتبقى الأردن منطقة آمنة ومستقرة وتتمتع ببيئة اقتصادية جاذبة على مستوى الإقليم، كما تتمتع بمناطق أثرية وعريقة تجذب السياح من كل أقطار العالم.

وأشار الطباع أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تجمعها مجلس أعمال أردني إسباني منذ عام 1994 إلى المزيد من التعاون في تعزيز العلاقات الأردنية الإسبانية من خلال توقيع اتفاقيات تجمع مجتمعي الأعمال في كلا الجانبين بمزيد من التعاون في رفد المشاريع الاستثمارية والتنموية بما يصب في مصلحة البلدين، وفي مواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص في الأردن وإسبانيا لتعزيز الاستثمارات الإسبانية المحدودة في الاردن في العديد من القطاعات الاقتصادية، وأكد ان الوفد الأردني حريص على تعزيز

التعاون الاقتصادي مع بلدية بول دي سيرو في أستورياس والتعرف على الفرص الاستثمارية في بلدية، كما أشار إلى حجم التبادل التجاري بين الأردن وإسبانيا والذي بلغ مايقارب 460 مليون دولار في عام 2023، حيث أكد إلى ضرورة العمل على زيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الإسباني.

من جانبه، أكد غونزاليس حرصه على توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الاردن والبلدية، والتي تعد دون مستوى الطموح على الرغم من العلاقات السياسية القوية والمواقف الانسانية التي تجمع البلدين خاصة في العدوان الذي يتعرض له لبنان و قطاع غزة، فلا بد من العمل على زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين.

واستعرض غونزاليس الفرص الاستثمارية في البلدية خاصة في قطاع الالبان والعقارات والسياحة، والمميزات التي تقدمها للمستثمرين من ناحية تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار في البلدية، و تقديم تسهيلات ضريبية للاستثمارات خاصة في قطاع السياحة و العقار في الوقت الحالي، وأشار الى أبرز الشركات الإسبانية المستثمرة في الأردن خاصة في قطاع تصنيع الألبان و الفولاذ والطاقة الشمسية و الطاقة المتجددة.

مستعد للخطوة الأولى لمستقبلك؟

إحنا معك مستعدون بخدماتنا البنكية المتكاملة

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

كابيتال بنك

مستعدون

@Capitalbankjo 06 5100 220 capitalbank.jo

التبادل التجاري بين الأردن وإسبانيا (2022 - 2023)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2022	65.1	400	465.1	- 334.9
2023	107	352.6	459.6	- 245.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى إسبانيا (2023)	قيمة الصادرات مليون دولار
المواد الكيميائية غير العضوية	33.8
ملح؛ الكبريت والحجر	32.2
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية	31.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من إسبانيا (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
حيوانات حية	49
الزيوت الأساسية والراتنجات	33.5
المنتجات الصيدلانية	28.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

رفع الحد الأدنى للأجور؛ ضرورة لتحفيز الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية

حماده أبو نجمة

مدير المركز الأردني لحقوق العمل

مع اقتراب صدور قرار جديد بشأن الحد الأدنى للأجور، وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والجدل الدائر حول الأسس التي يجب أن يستند إليها هذا القرار، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في المنهجية المتبعة لتحديد الحد الأدنى للأجور، ففي قرارها السابق، أقرت اللجنة الثلاثية مراجعة الحد الأدنى بناء على معدلات التضخم التراكمية للسنوات من بداية 2021 وحتى مطلع 2025، إلا أن هذا التوجه وإن بدا ظاهره منطقيا لا يعكس الاحتياجات المعيشية الحقيقية للعمال ولا يحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة.

تشير البيانات الرسمية إلى أن معدلات التضخم التراكمية للسنوات الأربع من تاريخ صدور القرار السابق إلى الآن تبلغ في مجملها حوالي 10.4 %، فإذا اعتمدنا معدل التضخم وحده لوضع الحد الأدنى الجديد فإن الزيادة المتوقعة ستصل إلى حوالي 28 دينارا، ليصبح الحد الأدنى حوالي 288 دينارا، لكن هذا الرقم ورغم أنه يعكس تغير الأسعار العامة يظل بعيداً عن تلبية الاحتياجات الأساسية للفراد والأسرة، فحساب الحد الأدنى للأجور بناء على معدلات التضخم وحدها يهمل حقيقة أن التضخم يعكس متوسط التغير في أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات بما في ذلك الكماليات وغير الضروريات، بينما تتزايد تكاليف المعيشة الأساسية بوتيرة أسرع.

تشير الدراسات إلى أن كلفة المعيشة لشخص واحد فقط ودون احتساب كلفة استئجار منزل، تصل حاليا إلى حوالي 350 دينارا شهريا، بينما تتراوح كلفة الإيجار شهريا ما بين 200 و 300 دينار، هذه الأرقام تظهر بوضوح أن الحد الأدنى الحالي أو حتى الزيادة الممكن أن تتم عليه بناء على التضخم لن تغطي الحد الأدنى من احتياجات الحياة الأساسية

للفرد، ناهيك عن احتياجات الأسرة التي يقدر خط فقرها بحوالي 480 دينارا حسب البيانات الرسمية، وبحوالي 800 دينار وفق تقديرات البنك الدولي.

ينص قانون العمل في المادة 52 منه بوضوح على أن احتساب الحد الأدنى للأجور يكون بناء على كلف المعيشة وليس على أساس معدلات التضخم، فكلف المعيشة تعكس الاحتياجات الضرورية للفرد والأسرة، مثل الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم، وهي متطلبات شهدت زيادات تفوق بكثير متوسط التضخم العام، واعتماد كلف المعيشة كأساس لوضع الحد الأدنى للأجور يضمن تحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعمال، خاصة وأن البيانات تشير إلى أن حوالي 30 % من العمال في الأردن يتقاضون أجورا تقل عن 300 دينار شهريا، وهم المعنيون بأي زيادة على الحد الأدنى.

من منظور اقتصادي، رفع الحد الأدنى للأجور لا يشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد كما قد يعتقد البعض، فتشير الدراسات إلى أن زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 300 دينار لن تزيد تكاليف الإنتاج إلا بنسبة 1.5 % فقط، وهي نسبة يمكن للشركات استيعابها دون التأثير على أرباحها أو قدرتها التنافسية، بل على العكس، فإن تحسين الأجور يقلل من معدل الدوران الوظيفي، مما يخفض تكاليف التوظيف ويعزز الاستقرار في العمل، علاوة على ذلك، فإن تحسين القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود يزيد من الإنفاق الأسري، مما يحفز الطلب الداخلي خاصة على المنتجات المحلية، ويسهم في إنعاش الاقتصاد، فكما تشير الدراسات فإن زيادة الإنفاق الأسري بنسبة 1 % يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 0.5 %.

التجارب الدولية تقدم دروساً مهمة في هذا السياق، حيث تشير إلى أن الحد الأدنى للأجور الأمثل يجب أن يتراوح ما بين 50 % و 60 % من متوسط الأجور على المستوى الوطني، وفي الأردن يبلغ متوسط الأجر حوالي 627 دينارا، مما يعني أن الحد الأدنى المناسب لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يتراوح بين 313 و 376 دينارا، هذا المستوى من الأجور لا يضمن فقط تحسين معيشة العمال وأسرهم، بل يسهم في تقليص الفجوات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

إن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 300 دينار كما يطالب الاتحاد العام لنقابات العمال، أو أكثر يمثل استثمارا في استقرار المجتمع ونمو الاقتصاد، ومن الضروري أن تعمل اللجنة الثلاثية على تفعيل النص القانوني باعتماد كلف المعيشة كأساس لتحديد الحد الأدنى الجديد، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر هشاشة، ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على النمو المستدام.

وفد اقتصادي يزور المملكة المتحدة لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين زيارة وفد اقتصادي أردني إلى المملكة المتحدة خلال فترة 2024/11/22-18، برئاسة المهندس عبد الرحمن أبو طير، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، والتي هدفت إلى فتح آفاق تجارية واستثمارية بين البلدين بتنظيم من الجمعية، والبحث عن شراكات تجارية واستثمارية والترويج للفرص الاقتصادية المتاحة بالأردن في العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين، حيث عقد الوفد لقاءات مع رجال أعمال يمثلون عددا من القطاعات والفعاليات الاقتصادية في كل من لندن واسكتلندا وويلز، وتخللها توقيع مذكرات تأسيس مجالس أعمال مع غرف تجارية في كل من ويلز واسكتلندا لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن تنظيم الزيارة يأتي بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والمملكة المتحدة من خلال تعزيز الفرص الاستثمارية بين البلدين والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة خاصة في القطاعات الصناعية والخدمات والتجارية، وزيادة حجم التجارة بين البلدين وزيادة حجم الصادرات الأردنية إلى السوق البريطاني.

وأضاف أن الزيارة تهدف أيضا إلى تعزيز التعاون السياحي بين البلدين، ما يسهم في تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقوية الشراكات مع الجامعات والمؤسسات التعليمية لتعزيز البحث والتطوير بينهما وتبادل الخبرات وتنظيم ورش عمل مشتركة لمشاركة

المعرفة والخبرة في عدة مجالات مثل التكنولوجيا الحديثة والابتكار.

من جانبه، أكد مدير عام الجمعية طارق حجازي، أهمية الترويج للمملكة في ظل الظروف الحالية واغتنام الفرص وجذب استثمارات جديدة تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل للأردنيين.

وأشار إلى دور الجمعية في جذب الاستثمارات ورفد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن والمملكة المتحدة، بما يعزز مصلحة الاقتصاد الوطني.

وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، بلغت قيمة المبادلات التجارية بين الأردن والمملكة المتحدة خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي 193 مليون دينار، منها 37 مليونا صادرات وطنية.

تأسيس مجلس أعمال أردني – اسكتلندي مشترك

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وغرفة الأعمال الاسكتلندية الآسيوية في مدينة جلاسكو، مذكرة لتأسيس مجلس أعمال أردني – اسكتلندي مشترك، لغايات تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين المملكة واسكتلندا، وجاء توقيع المذكرة خلال لقاء للوفد الاقتصادي الأردني مع غرفة الأعمال الاسكتلندية الآسيوية في مدينة جلاسكو.

وأكد المهندس عبدالرحمن أبو طير عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ورئيس الوفد المشارك، على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية الاسكتلندية في المجال الاقتصادي والاستثماري والتجاري وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين الجانبين، مؤكدا أن الأردن هي وجهة حيوية في الشرق الأوسط حيث تمتاز بموقعها الاستراتيجي الذي يجعلها نقطة انطلاق مثالية للاستثمار والتجارة على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة.

وأشار أبو طير إلى الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة والتي تشمل عدة قطاعات منها الطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا، مشيرا إلى القوانين الاستثمارية الجديدة والتي تدعم بيئة الاستثمار وتجذب المستثمرين وتضمن حقوقهم الاستثمارية، كما أشار إلى تعزيز السياحة بين الجانبين والعمل على دعم السياحة في الأردن لدعم الروابط الثقافية والاقتصادية

حيث أنها منطقة آمنة ومستقرة على الرغم من الاضطرابات المحيطة في المنطقة، داعيا الوفد الاسكتلندي إلى زيارة الأردن والإطلاع على مميزات بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة

وأكد أبو طير على أهمية تبادل الخبرات بين رجال الأعمال الأردنيين والاسكتلنديين من خلال تكثيف لقاءات القطاع الخاص بين الجانبين وتنظيم ورش عمل لتبادل المعرفة والفرص الاستثمارية خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والابتكار، كما أشار إلى تعزيز الشراكات مع الجامعات والمؤسسات التعليمية بين الأردن واسكتلندا لتعزيز البحث والتطوير العلمي.

وقدم طارق حجازي مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين عرض تقديمي عن دور الجمعية في تعزيز البيئة الاستثمارية في الأردن ودورها الحيوي في استقطاب الاستثمارات من خلال توقيع مذكرات تفاهم وتأسيس مجالس أعمال على المستوى المحلي والدولي، وتعزيز التعاون بين مجتمعات الأعمال المحلية والعالمية من خلال اللقاءات مع رجال الأعمال والسفارات الدولية لرفد العلاقات الاقتصادية، كما أشار إلى حجم الاستثمارات المملكة المتحدة في الأردن والتي بلغت مايقارب 2.3 مليار دولار أغلبها في قطاع الصناعة والخدمات،

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن واسكتلندا في عام 2023 ما يقارب 67.5 مليون دولار.

من جهتهم، قدم الجانب الاسكتلندي ممثلا بكل من مجلس الاستثمار في حكومة اسكتلندا ومجلس محافظة جلاسكو عرضا تقديميا عن فرص الاستثمار المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة في اسكتلندا، كما أكدوا على أهمية تطوير المشاريع الاستثمارية لدعم الاقتصاد في اسكتلندا خاصة مشاريع الاقتصاد الأخضر والمدن الذكية، وتنفيذ هذه المشاريع بقدر عالي من الابتكار والإبداع لتعزيز التقدم والتطور في البيئة الاستثمارية في اسكتلندا.

وأطلع الوفد الأردني على تجربتي جامعة جلاسكو وجامعة ستراثكلايد في تعزيز النمو الاقتصادي ودورهما في تطوير الابتكار والإبداع لدى طلبة الجامعة، وتركيزهم على التعليم التقني والمهني بما يخدم القطاع الخاص في اسكتلندا، أيضا الإطلاع على آلية تمويل الجامعات الاسكتلندية ودورها الكبير في رفد الاقتصاد البريطاني من خلال التقدم في البحث العلمي بما يخص التنمية الاقتصادية والطاقة المتجددة وتقديم حلول اقتصادية تصب في مصلحة الاقتصاد البريطاني وتعزز من نموه، والإطلاع على العلاقات المتبادلة بين الجامعات البريطانية والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية من حيث تطوير حاضنات الأعمال خاصة في قطاع الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال والابتكار، والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

رجال الأعمال خلال لقاء معالي السفير منار الدباس: تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع المملكة المتحدة

اجتمع وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة المهندس عبد الرحمن أبو طير رئيس الوفد المشارك وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع سعادة سفير المملكة الأردنية لدى المملكة المتحدة السيد منار الدباس في العاصمة لندن، وبحضور أعضاء الوفد المشارك من الجمعية والمدير العام طارق حجازي، لبحث آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، وتعزيز الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع الخاص في كلا الجانبين، وتكثيف اللقاءات والفعاليات الاقتصادية بين مجتمعي الاعمال في البلدين، والترويج لمجتمع الأعمال في المملكة المتحدة للمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن والتأكيد على أنها منطقة آمنة ومستقرة رغم التوترات الجيوسياسية المحيطة في المنطقة،

أيضا الترويج للسياحة في الأردن والمناطق الأثرية والمواقع التاريخية التي تتمتع بها المملكة.

و تضمنت الزيارة، لقاءات أعمال مع العديد من الفعاليات الاقتصادية في مدينة لندن تهدف إلى توسيع العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال في كلا البلدين، والترويج للاستثمار في القطاعات الاقتصادية في المملكة، والترويج للسياحة في الأردن وذلك بتنظيم رحلات سياحية من المملكة المتحدة إلى الأردن تعيد حركة السياحة.

تأسيس مجلس أعمال أردني ويلزي مشترك

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع غرفة ويلز في مدينة كارديف مذكرة لتأسيس مجلس أعمال أردني – ويلزي مشترك لتعزيز وتطوير العلاقات الأردنية الويلزية وزيادة التعاون بين المجتمعات التجارية في كلا الجانبين المهتمة بزيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية، والترويج للاستثمار والفرص الاستثمارية الواعدة بين رجال الأعمال في الأردن وويلز.

وأكد المهندس عبدالرحمن أبو طير عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ورئيس الوفد المشارك، على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية الويلزية في المجال الاقتصادي والاستثماري والتجاري وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين الجانبين، كما أشار إلى الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة والتي تشمل عدة قطاعات منها الطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا، مشيرا إلى القوانين الاستثمارية الجديدة والتي تدعم بيئة الاستثمار و تجذب المستثمرين و تضمن حقوقهم الاستثمارية، كما أشار إلى تعزيز السياحة بين الجانبين والعمل على دعم السياحة في الأردن لدعم الروابط الثقافية والاقتصادية حيث أنها منطقة آمنة ومستقرة على الرغم من الاضطرابات المحيطة في المنطقة.

وأكد المهندس أبو طير على أهمية تبادل الخبرات بين رجال الأعمال الأردنيين والويلزيين من خلال تكثيف لقاءات القطاع الخاص بين الجانبين وتنظيم ورش عمل لتبادل المعرفة والفرص الاستثمارية خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والابتكار.

بدوره، أكد جوس ويليامز، المدير التنفيذي المؤقت للغرفة أن ويلز تلعب دورًا هامًا في التجارة العالمية تاريخيًا، ولديها إمكانيات كبيرة لتعزيز نجاحاتها في التصنيع المتقدم، علوم الحياة، وبالطبع إزالة الكربون الصناعي مع إمكاناتها الضخمة في الطاقة المتجددة، كما أشار أن هناك العديد من الفرص المثيرة أمام الاقتصاد الويلزي، ومن المهم أن تكون الشركات منفتحة على مشاركة شغفها ومعرفتها من خلال التعاون. ورحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين الجمعية والغرفة، مؤكدا على ضرورة التعزيز الروابط بين الشركات الويلزية والأردنية، مما سيمكننا من العمل معًا لتحديد فرص جديدة.

من جانبه، ثمن ديفيد بينيا، مدير التجارة الدولية في غرفة ويلز توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين. أكد أن المذكرة تمثل علاقة عمل وثيقة بين الغرفة والجمعية، مما يساعد على تسهيل التجارة ونقل المعرفة بين أعضاء الغرفة، وتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية على صعيد البلدين.

وقدم مدير عام الجمعية طارق حجازي عرضا حول دور الجمعية في الترويج للفرص الاقتصادية بالمملكة لاستقطاب الاستثمارات من خلال توقيع مذكرات تفاهم وتأسيس مجالس أعمال على المستوى المحلي والدولي، وتعزيز التعاون بين مجتمعات الأعمال المحلية والعالمية، مبينا أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وويلز بلغ العام الماضي، نحو 101.5 مليون دولار.

وحضر تأسيس مجلس الأعمال أعضاء الوفد المشارك من جمعية رجال الاعمال الأردنيين، حسن الطباع، الدكتور شكري مراشدة، محمد بدير، وبهجت حمدان.

التبادل التجاري بين الأردن والمملكة المتحدة (2022 - 2023)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2022	44.7	387	431.7	-342.3
2023	469	1,200	1,669	-731

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى المملكة المتحدة (2023)	قيمة الصادرات مليون دولار
ملابس	31
خامات معدنية وخردة	19
الخضار والفواكه	16.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من المملكة المتحدة (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
الآلات الصناعية العامة	33.2
سيارات	33
القهوة والشاي والكاكاو	26

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

خطاب العرش خارطة طريق للمضي بتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة "بترا"، أن خطاب جلالة الملك ينبع من حرصه على تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، وتوفير حياة كريمة للمواطنين وتعزيز الاعتماد على الذات، لتوفير الموارد الاقتصادية الرئيسية خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية بالمنطقة.

وأشار إلى جهود جلالة الملك في تحقيق أهداف منظومة الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي من خلال تعزيز دور مجلس النواب الحالي، حيث يشكل المجلس دورا محوريا في الشأن الاقتصادي، وفي تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد المحلي خاصة في ظل الاضطرابات الراهنة في المنطقة.

وبين أن مجلس النواب له دور مهم في مناقشة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية ومتابعة التقارير الرقابية بشكل دوري، فوجود مجلس نواب كفؤ قادر على متابعة وتقييم أداء الحكومات في اتخاذ القرارات السليمة والملائمة، وبما يتماشى مع الاحتياجات التنموية الوطنية، يعزز من بيئة الأعمال ويحفز الاستثمار ويدعم النشاط الاقتصادي والذي يدعم بشكل مباشر مسار التحديث الاقتصادي، وتنفيذ البرامج في رؤية التحديث الاقتصادي والتسريع في إنجاز مشاريع استثمارية كبرى تدعم استقرار الاقتصاد المحلي، وتوفر فرص عمل للشباب الأردني.

وأكد الطباع أهمية تعزيز دور الشباب والمرأة في تنشيط العملية الاقتصادية بالاستفادة من خبراتهم الريادية التي تبرز مساهمتهم الفعالة في المجتمع الأردني، إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال، ودعم توسيع المشاريع الناشئة والمتوسطة التي تعزز النمو الاقتصادي.

وأشار إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنجاز المشاريع الاستثمارية في رؤية التحديث الاقتصادي، والاستفادة من خبرات رجال الأعمال الأردنيين، وإشراك القطاع الخاص في مناقشة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، وتقديم التوصيات اللازمة لضمان استمرار العملية الاقتصادية، وسن قوانين وتشريعات تحفز القطاع الخاص.

وبين الطباع أن القضية الفلسطينية دائما ستبقى في وجدان جلالة الملك والتي يدعمها دائما في جميع المحافل المحلية والعربية والعالمية، وسيبقى دائما يدافع عن أشقائنا في فلسطين ويقف بكل صلابة في وجه العدوان على غزة والاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولبنان، وفي الدفاع عن المقدسات الشريفة والحفاظ عليها، استنادا للوصاية الهاشمية.

استقطاب الاستثمارات ... طريق الأردن لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة "بترا"، أن الأردن يسير بخطى إيجابية في مسار تطوير البيئة الاستثمارية وتحديثها لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تصب بمصلحة الاقتصاد الوطني.

وبين أن الحوافز والمزايا المقدمة لأصحاب الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب في قانون البيئة الاستثمارية ساعدت بقدر كبير على تعزيز الاستثمارات النوعية بالمملكة، وذلك من ناحية تسهيل إقامة المشاريع أو التوسع بالقائم منها، ولفت إلى أهمية بذل المزيد من الجهد والحرص على أدامة استقرار التشريعات الناظمة لبيئة ممارسة الأعمال ما يجعلها أكثر منافسة ومحفزة للمستثمرين المحليين والأجانب على المستوى المنطقة، مبينا أن المملكة تشهد منافسة قوية من دول أخرى لجهة استقطاب الاستثمار، خاصة في ظل الاضطرابات الجيوسياسة التي تعيشها المنطقة.

وقال الطباع، "بالرغم من التحديات الجيوسياسية التي أثرت على الاقتصاد الوطني إلا أن ثقة المستثمرين تبقى عالية في الاقتصاد الوطني، خاصة لما تتمتع به البلاد من مقومات الأمن والاستقرار السياسي والنقدي ورفع التصنيفات الائتمانية السيادية للمملكة خلال هذا العام من قبل وكالات عالمية، والتي آخرها تأكيد وكالة موديز على التصنيف الائتماني للأردن عند(Ba3) من دون تغيير".

وأكد ضرورة العمل على تعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في استقطاب الاستثمارات حسب رؤية التحديث الاقتصادي، حيث يتوقع أن يتم استقطاب الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات من القطاع الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وذكر أن هذا يستدعي إشراك القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي تعد من أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والاستفادة من خبرات أصحاب الأعمال الأردنيين بإنجاز المشاريع التنموية الكبرى، بما يعزز من ثقة المستثمرين بالمملكة، وأشار الطباع، إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص الأردني في القضايا التي تهم الاقتصاد الوطني وفي اتخاذ القرارات المصيرية التي تصب في المصلحة الاقتصادية الوطنية، بما يخدم بيئة الأعمال وأصحاب العمل في الأردن.

كيف تساهم السياسات الحكومية والاستراتيجيات المتبعة في تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة خاصة في المناطق النائية في المملكة

تركز مفهوم الاستدامة في قطاع الأعمال عند بدايات القرن العشرين على استراتيجية ثنائية الأبعاد: البعد الاقتصادي والاجتماعي فقط، و الذي يعتمد على مفهوم استخراج الموارد ثم تصنيعها وانتهاءً بالتخلص منها وهو ما يُعرف بالاقتصاد الخطي. وبعد منتصف القرن العشرين ومع النمو الكبير في شتى القطاعات والزيادة الكبيرة في النمو السكاني والضغط الكبير على الموارد الطبيعية تحولت الاستراتيجية إلى نظام ثلاثي الأبعاد يضيف البعد البيئي كعنصر أساسي ومتكامل يحدد جدوى واستدامة الأعمال. من هنا، بدأت الحكومات في تبني استراتيجيات تدعم الاستدامة مثل الاقتصاد الأخضر، وهو الاقتصاد الذي يهدف إلى فك الارتباط بين النمو الاقتصادي واستهلاك الموارد الطبيعية واستغلال الموارد المتجددة مع ضمان تحسين جودة حياة الإنسان وتقليل المخاطر البيئية.

ونتيجةً للتدهور البيئي والأثار السلبية للاقتصاد الخطي الذي أفضى إلى بيئة غير صحية يعيش فيها الإنسان والحاجة إلى اقتصاد يحقق نمواً مع الحفاظ على بيئة

عمر الصالح

خبير الاستدامة والاقتصاد الدائري في الجمعية العلمية الملكية.

الإنسان، عمدت الحكومات والدول المختلفة إلى وضع أطر سياسية وقانونية تتماشى مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والذي جعل الاقتصاد الأخضرُ معياراً للتاهل لدخول الأسواق التنافسية المحلية والعالمية، ومن هنا باتت المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) أدوات مهمة لإثبات مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والاستدامة وبالتالي توسيع الأعمال وجذب المستثمرين. وعليه فقد أصبح الاقتصاد الأخضر معياراً أساسياً للمستثمرين ولم يعد رفاهية.

وقد حرصت الأردن على وضع أطر قانونية وسياسية تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وتحت رعاية ملكية فقد تم اعتماد رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى

تحسين مؤشر الأداء البيئي (EPI) بنسبة 20 % ومؤشر التنافسية المستدامة بنسبة 40 %، مع تسليط الضوء بشكل كبير على تعزيز الاستثمارات الخضراء وتحسين استخدام الطاقة المتجددة إضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد اشتلمت الرؤية على محاورعدة، مثل الموارد المستدامة والتي تضمنت 8 مبادرات في قطاع الطاقة لتحسين كفاءة الموارد، ومحور أردن أخضر – بيئة مستدامة والذي يضم 20 مبادرة لإدماج معايير الاقتصاد الأخضر في الموارد والبنية التحتية والممارسات ومحور الاستثمار الذي يهدف إلى تنويع وجذب الاستثمارات.

أما على الجانب التشريعي، فقد دخل قانون البيئة الاستثمارية رقم 21 لعام 2022 حيز التنفيذ، والذي يهدف إلى توفير بيئة داعمة للاستثمارات القائمة وجذب استثمارات جديدة. ويرتكز القانون على مبادئ عدة، منها: حماية البيئة وتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وضمان السلامة العامة وفقًا للمعايير الاجتماعية.

علاوة على ذلك، أطلقت وزارة الطاقة والثروة المعدنية "استراتيجية الطاقة الأردنية 2020–2030"، التي وضعت أسساً تشريعية وإجرائية متينة في مجال الطاقة المتجددة والتي تعد ركناً أساسياً في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. كما أنشأت الوزارة وحدة "صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة" لتسريع التحول إلى المصادر المتجددة. وقد ساهم هذا الصندوق في دعم العديد من المبادرات الخضراء في المناطق النائية والأغوار لا سيما في موضوع السخانات الشمسية والمضخات التي تعمل على الطاقة الشمسية حيث ساهمت هذه المبادرات في تحسين مستوى المعيشة وتوليد فرص عمل جديدة.

رغم وجود أدوات قانونية طموحة ومتقدمة تتماشى مع الممارسات الدولية، إلا أن هناك تحديات يجب معالجتها لضمان جذب الاستثمارات الخضراء في الأردن. ومن أبرز هذه التحديات عدم وجود تعريف موحد يميز الاستثمارات الخضراء عن ممارسات "الغسيل الأخضر". كما أن غياب الوصول إلى البيانات التي توضح الفرص والمخاطر للمستثمر وغياب مؤشرات أداء خضراء محلية ونقص أدوات التحفيز إضافة ألى تداخل الصلاحيات تحول دول توسيع الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الأخضر. ومن الجدير بالذكر أن غياب التدقيق القانوني اللازم لبعض الأدوات التشريعية التي توجه استثمارات الأعمال يثير حالة من عدم اليقين ويزيد من عوامل المخاطرة لدى المستثمرين.

وخلاصة القول،السياسات والتشريعات الأردنية أظهرت تقدمًا كبيرًا في تعزيز الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، لكنها بحاجة إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية و اليات تنفيذها، وتوفير تعريفات واضحة، وإتاحة البيانات عبر منصات تفاعلية واضحة، وتحفيز بيئة العمل لضمان جذب استثمارات مستدامة ودفع عجلة النمو الأخضر.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع التأمين الإسلامية (94)
Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

Trade exchange between Jordan and United Kingdom (2022-2023)

year	Export Million $	Import Million $	Total trade Million $	Trade balance Million $
2022	44.7	387	431.7	- 342.3
2023	469	1,200	1,669	- 731

* source: ITC

The most critical Jordanian export to United Kingdom (2023)	Export value Million $
Apperals	31
Metal ores and scrap	19
Vegetables and fruits	16.2

* source: ITC

The most critical Jordanian import from United Kingdom (2023)	Import value Million $
General industrial machinery	33.2
Cars	33
Coffee, tea and cocoa	26

* source: ITC

underscored the importance of enhancing economic, investment, and trade relations between the two sides.

Abu Tair highlighted Jordan's promising investment opportunities in key sectors such as renewable energy, tourism, and technology, as well as the advantages offered by Jordan's new investment laws designed to attract investors, protect their rights, and improve the overall investment climate.

He also highlighted the potential for strengthening cultural and economic ties through enhanced tourism, calling for intensified cooperation between Jordanian and Welsh business leaders.

Abu Tair also proposed organising private sector meetings and workshops to exchange expertise and explore joint opportunities, particularly in advanced technology and innovation.

Gus Williams, interim CEO of the Wales Chamber of Commerce, commended Wales' active role in international trade, underscoring its expertise in advanced manufacturing, life sciences, industrial decarbonisation, and renewable energy.

General Director of the JBATariq Hijazi highlighted the association's efforts to promote economic opportunities in Jordan and attract investments through agreements and the establishment of business councils both locally and internationally, He also noted that the trade volume between Jordan and Wales last year reached around $101.5 million.

and foster cooperation with international business communities. Hijazi revealed that trade volume between Jordan and Scotland reached 68 million Dollar in 2023.

Scottish representatives, including officials from Scotland's Investment Councils and Glasgow authorities, showcased investment opportunities in sectors such as the green economy and smart cities.

The Jordanian delegation also visited the University of Glasgow and the University of Strathclyde, where they learned about the institutions' contributions to economic growth and innovation. Both universities were praised for their focus on technical and vocational education, which aligns with the needs of Scotland's private sector.

JBA, Wales chamber of commerce sign MoU to boost economic cooperation

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Wales South East Chamber of Commerce in Cardiff on Saturday signed a memorandum of understanding (MoU) to establish a joint Jordanian-Welsh Business Council.

The agreement aims to strengthen Jordanian-Welsh relations, foster cooperation between the two business communities, and boost trade and economic activities, according to a statement issued by the JBA, It also seeks to promote investments and highlight emerging opportunities for business leaders in Jordan and Wales.

Abdulrahman Abu Tair, a board member and head of the Jordanian delegation,

the importance of promoting Jordan as a destination for investment under current circumstances, noting that attracting new investments will bolster the national economy and create job opportunities for Jordanians.

Trade figures from the Department of Statistics revealed that the total trade exchange between Jordan and the United Kingdom during the first eight months of this year reached 193 million Dollar, with 37 million Dollar accounted for by Jordanian exports.

Jordan, Scotland Establish Joint Business Council

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Scottish Asian Business Chamber in Glasgow have signed a memorandum of understanding to establish a Jordanian-Scottish Business Council. This council aims to bolster economic, trade, and investment relations between Jordan and Scotland.

The agreement was signed during a meeting between the Jordanian economic delegation, currently visiting the United Kingdom, and representatives from the Scottish Asian Business Chamber.

Speaking at the event, Abdulrahman Abu Tair, JBA board member and head of the Jordanian delegation, highlighted the strategic importance of deepening economic ties. He noted Jordan's position as a vital gateway for investment and trade in the Middle East, offering attractive opportunities in renewable energy, tourism, and technology. These sectors, he added, are supported by legislation and incentives designed to encourage foreign investment.

Abu Tair called on Scottish business leaders to visit Jordan and explore its investment landscape. He also emphasized the importance of exchanging expertise between the private sectors in both countries, particularly in technology and innovation, and suggested hosting joint workshops and meetings to facilitate knowledge sharing.

He further stressed the need to strengthen collaboration in tourism and foster partnerships between universities and research institutions to advance scientific and technological development.

Tariq Hijazi, Director-General of the JBA, outlined the association's role in promoting Jordan as a hub for economic opportunities. He noted that the JBA has signed several agreements to establish business councils

Jordanian Delegation to Visit UK to Strengthen Trade, Investment Ties

A Jordanian economic delegation is set to embark on a working visit to the United Kingdom to explore trade and investment opportunities between the two nations.

The visit is organized by the Jordanian Businessmen Association and includes representatives from key sectors such as energy, finance, education, tourism, services, contracting, and general trade.

According to a statement issued by the association on Sunday, the multi-day visit aims to foster trade and investment partnerships, promote economic opportunities in Jordan's value-added sectors, and leverage existing trade agreements between the two countries.

The delegation will hold meetings with business leaders across London, Scotland, and Wales. Additionally, the visit will feature the signing of memoranda of understanding with chambers of commerce to strengthen economic, investment, and trade relations.

Hamdi Tabbaa, the association's chairperson, stated that the visit seeks to boost economic ties by highlighting investment opportunities in industrial, service, and commercial sectors, increasing bilateral trade, and enhancing Jordanian exports to the British market. He also emphasized the importance of advancing tourism cooperation to reinforce cultural and economic links.

Tabbaa added that partnerships with universities and educational institutions are a key focus, aiming to enhance research, development, and knowledge exchange in fields such as modern technology and innovation.

Director General Tariq Hijazi underscored

Trade exchange between Jordan and Spain (2022-2023)

year	Export Million $	Import Million $	Total trade Million $	Trade balance Million $
2022	65.1	400	465.1	- 334.9
2023	107	352.6	459.6	- 245.6

* source: ITC

The most critical Jordanian export to Spain (2023)	Export value Million $
Inorganic chemicals	33.8
Salt; sulphur; earths and stone	32.2
Mineral fuels, mineral oils	31.7

* source: ITC

The most critical Jordanian import from Spain (2023)	Import value Million $
Live animals	48.9
Essential oils and resinoids	33.5
Pharmaceutical products	28.8

* source: ITC

Jordanian Businessmen Association, Spanish Delegation Discuss Cooperation

The Jordanian Businessmen Association (JBA) held discussions on Monday with a Spanish delegation led by Angel Antonio Gonzalez, Mayor of Siero, to explore ways of enhancing cooperation in the economic, investment, and trade sectors.

Hamdi Tabbaa, President of the JBA, emphasized the historic nature of Jordanian-Spanish relations, noting their strong foundation based on mutual friendship and reinforced by the close ties between the leaderships of the two countries. He also expressed appreciation for Spain's supportive stance on the Palestinian cause.

Tabbaa highlighted that the JBA has maintained a joint business council with Spain since 1994, and continues to seek increased cooperation to strengthen economic ties. He called for expanding Spanish investments in Jordan, noting that these investments remain relatively limited.

Furthermore, he stressed the importance of boosting Jordanian exports to the Spanish market, underscoring the resilience and attractiveness of Jordan's economy, despite regional challenges.

Gonzalez, for his part, outlined investment opportunities in Siero, particularly in the dairy, real estate, and tourism sectors. He emphasized the potential advantages these sectors offer to investors and reiterated the need for closer economic ties between the two countries.

and achieving food security, especially in light of the current economic conditions due to the Israeli aggression on the Gaza Strip and Lebanon and its repercussions on the national economy.

Tabbaa underscored the importance of the sustainability of economic sectors, providing better support for resource management, reducing energy and water costs, and reducing taxes on industrial and commercial activities that reduce production costs and contribute to increasing their competitiveness at the local and global levels.

JCC

شركة الكربونات الأردنية

Jordan Carbonate Company

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام ١٩٧٩ ، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات.
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير ٨٠% من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Gov’t freezes decision to reduce customs duties for next year

Al-Qudah pointed to the cabinet's decision to freeze the decision to reduce customs duties as a first stage for next year in order to preserve the industrial sector's resilience, He said that the decision followed a study of its economic impact, which proved that there was no financial impact on prices and the treasury as expected. Al-Qudah pointed out that the government will re-examine the financial impact of the decision to reduce duties during the next year and work to impose duties on imported goods that would support the industrial sector.

He said the government appreciates the importance of the industrial and commercial sectors, but looks at this issue from a holistic perspective and in the interest of the national economy, He added that the government absolutely believes that national industry is the best solution for the national economy due to its high added value and high return on the national economy.

For his part, Hamdi Tabbaa, JBA President, said that the industry and trade sectors are the cornerstone of the national economy for their great role in employment, recruitment, and attracting quality investments, He emphasized the importance of enhancing cooperation with the government in developing an action plan for the two sectors for 2025, which is concerned with developing projects and attracting local and foreign investments to support economic growth.

Tabbaa stressed the importance of working to project the image and identity of Jordanian industries and raise the competitiveness of Jordanian products and exports in order to serve the national economy in general and reduce unemployment, in implementation of the economic modernization vision's priorities, as the industry and trade sectors are one of the main pillars in driving economic growth

Jordan, Oman Discuss Economic Cooperation and Investment Partnerships

The President of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Al-Tabbaa, and the newly appointed Ambassador to the Sultanate of Oman, Tharwat Al-Na'imi, convened to explore avenues for economic cooperation and investment partnerships between their nations.

During the meeting at the association's headquarters, Al-Tabbaa underscored the deep-rooted historical ties between Jordan and Oman, emphasizing the importance of continuing efforts to bolster economic collaboration. He identified key sectors, including tourism, medical tourism, higher education, and construction, as promising areas for investment cooperation.

Al-Tabbaa highlighted the need to activate the Jordanian-Omani Business Council to enhance trade exchange and foster joint investments. He noted that the trade exchange between the two countries reached $157.3 million in 2023, calling for intensified efforts to increase this figure to better reflect the significant potential available.

In response, Ambassador Al-Na'imi expressed appreciation for the association's role in strengthening economic relations and reaffirmed the Jordanian Embassy's commitment in Oman to support economic and investment collaboration. She emphasized the importance of promoting competitive sectors in Jordan and increasing Omani investments in the Kingdom.

This dialogue marks a significant step towards enhancing bilateral relations and fostering economic growth in both countries.

Jordan moving 'steadily' to achieve Economic Modernization Vision-Shehadeh

Jordan is moving "steadily" to achieve Economic Modernization Vision, which is primarily based on strengthening the partnership among Jordan's public and private sectors, Minister of State for Economic Affairs Muhannad Shehadeh said.

During his meeting alogside Minister of Investment, Mothanna Gharaibeh, on Wednesday with Jordan Businessmen Association (JBA), Shehadeh noted the Kingdom's private sector plays a "pivotal" role in implementing Jordan's reform roadmap set by the government, especially by developing "major" investment projects aimed to contribute to economic sustainability and expand the base of foreign and local investments.

Shehadeh, during the meeting, which was held at the association's headquarters, noted the importance of working to attract investment and develop strategies that contribute to implement Jordan's economic reform plans, promote the Jordanian investors and enhance their role in the national economy as a tool to attract foreign businesspeople,According to a JBA statement, Shehadeh said the association "continuously" works to attract local and foreign investments and develop investor projects that contribute to achieve Jordan's economic plans.

For his part, Gharaibeh said Jordan has "promising" opportunities despite regional crises, pointing to the importance of the youth's role in advancing the national economy by promoting entrepreneurship and supporting "propitious" economic sectors, primarily artificial intelligence and digital transformation sector.

Gharaibeh stressed the need to enhance and attract local and foreign investment projects, in cooperation with the Jordanian private sector to achieve EMV to enhance economic growth and stability, provide 1 million job opportunities for youth, and reduce poverty and unemployment rates among Jordanian society by investing in promising sectors.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 27 - December 2024

Investment for Future